الأنباء
الثلاثاء 1 ديسمبر 2020
مجلس الأمة 2020
وفق الاشتراطات الصحية لـ «كورونا»

للتواصل
22272830 - 22272857
majlisalomma@alanba.com.kw
alanba.com.kw

مرشحة الدائرة الأولى أكدت أن أولادهم لا يدرسون بمدارس البلاد

أسيري: الكويت تغيّرت منذ السبعينيات إلى الآن لمصلحة مجموعة من المنتفعين

■ مستقبل المواطن العادي مجهول وكل يوم تصبح الحياة أصعب عليه لكن من يقول إننا لا نستطيع أن نغير؟!

مرشحة الدائرة الأولى وزيرة الشؤون الاجتماعية السابقة د.غدير أسيري

قالت مرشحة الدائرة الأولى وزيرة الشؤون الاجتماعية السابقة د.غدير أسيري، ان الكويت منذ السبعينيات إلى اليوم تغيرت لمصلحة مجموعة من المنتفعين، مبينة أن من يتحكمون في القرارات أولادهم لا يدرسون بمدارس الكويت ولا ينتظرون الطوابير في المستشفيات.

وأضافت د.أسيري، في تصريح صحافي، أن هؤلاء أيضا وظائف أولادهم مضمونة ومعروفة، مستدركة بقولها «أما مستقبل المواطن العادي فهو مجهول، وكل يوم تصبح الحياة أصعب عليه، ونشعر بأن كويت اليوم لا يمكن تتغير، لكن من يقول اننا لا نستطيع أن نغير.. بل على العكس نستطيع التغيير».

وأوضحت «أن مواطنة نفسي لابد أن تترشح للانتخابات، فلم أولد في عائلة غنية أو من طبقة عالية، بل ولدت في بنيد القار، ودرست في المدارس الحكومية بمنطقة مشرف وتخرجت من جامعة الكويت في أميركا وبريطانيا، وأصبحت أكاديمية ووزيرة».

مقدماً 5 نصائح أساسية لانتخاب مجلس أمة قوي

روضان الروضان: حسن الاختيار طريقنا إلى الإصلاح

روضان الروضان عميد أسرة الروضان

تعيش الكويت حاليا مشهدا سياسيا غاية في التنافسية على خدمة الوطن بعد أيام قليلة من دعوة صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد بفتح باب الترشح للانتخابات لمجلس الأمة صاحب السلطة التشريعية في البلاد. وعلى ضوء ذلك، صرح عميد عائلة الروضان روضان الروضان قائلا: ان كلمة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد تضمنت خطوطا عريضة لحقبة جديدة من الحكم، وعلى الشعب الكويتي استيعاب كلمة سمو الأمير وفهمها جيدا، إذ قال سموه في دعوته للناخبين الكويتيين: «مراعاة الله وضمائرهم واختيار أفضل المرشحين الذين يتحلون بالممارسة البرلمانية الصحيحة والذين يقومون بواجبهم الرقابي والتشريعي ويضعون مصالح الكويت العليا فوق أي اعتبار».

وتابع الروضان قائلا: إن تركيز سمو أمير الكويت على الوحدة الوطنية نابع من حرص سموه على وحدة المجتمع الكويتي وتماسكه، و«ألا تخضع معايير اختيار المرشحين في الانتخابات إلى أي أسس طائفية أو قبلية»، مضيفا أن «قوة أي دولة أو مجتمع تأتي من تلاحم مكوناتها وولائها للوطن، كما أن الظروف المحيطة بالكويت ومنطقة الخليج عموما تستدعي الوقوف في وجه الطائفية ومن يروجها من أجل التدخل في شؤون دول الخليج العربية والتي نتج عنها ظهور القوى المتطرفة وأساليبها في العنف». وحول تأثير الظروف الحالية على مسار العملية الانتخابية، أوضح الروضان أن الانتخابات تجري في ظل تدابير احتواء فيروس كورونا المستجد، حيث تم منع إقامة الندوات والولائم والتجمعات الانتخابية، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر بالسلب على دعاية المرشحين، لكن بالتأكيد ستنشط وسائل التكنولوجيا وسيكون لها دور كبير جدا في تعريف الناخبين ببرامج المرشحين.

وعن دور الناخب، قال الروضان: ان دور الناخب يعتبر أهم من دور العضو في مجلس الأمة، لأن حسن الاختيار سيضع البلاد في مأمن من أزمات قد تحدث بسبب سوء اختيار الناخبين لنواب لا يمثلونهم، مشددا على ضرورة الابتعاد عن الحزبية والقبلية والطائفية والعمل بروح واحدة ونفس واحد تحت شعار واحد اسمه «الكويت»، موجها الكويتيين لأن يضعوا مصلحة الكويت فوق كل الاعتبارات ولنخدم وطننا الحبيب عبر اختيار المرشح الأفضل ولنجرب ضخ الدماء الشابة في مجلس الأمة والاستفادة مما تعلموه في حياتهم العلمية بدلا من اختيار مرشحين لكونهم ينتمون الى تكتلات أو أحزاب أو طوائف أو قبائل أو على أساسهم المذهبي والعرقي.

كما أوضح أن للمرأة الحق في الوصول إلى مجلس الأمة، لأنها بالفعل تحتاج لمن يمثلها، فلماذا لا تتفق النساء على اختيار مرشحات لإيصالهن إلى مجلس الأمة لتمثيلهن داخل قاعة عبدالله السالم للدفاع عنهن وكسب المزيد من المكتسبات، خصوصا أن اللجان في مجلس الأمة فشلت في معالجة قضايا المرأة الرئيسية لعدم إحساس الرجال بما تطلبه النساء من مكتسبات.

وعن نصائحه للناخبين في اختيار مرشحيهم، قال الروضان: على الناخب أن يختار بناء على عدة معايير أساسية، أولها: الانتماء الوطني، كمعيار مدى أهلية المترشح لتمثيل أبناء دائرته، والذي يمكن قياسه من مشاركات المرشح الوطنية ومدى اهتمامه بالقضايا التي تهم أبناء وطنه بالدرجة الأولى، ثانيا: الكفاءة على أساس الشهادة العلمية، فكثير ممن لديهم شهادات علمية كبيرة لا يستطيعون الوصول الى قبة البرلمان بسبب النزعات المذهبية والقبلية والتجمعات والتكتلات والأحزاب، فمن الممكن أن يكونوا أفضل بكثير ممن يصلون إلى مجلس الأمة مما جعلنا نتأخر كثيرا في تشريعات تواكب العصر وتخدم المجتمع. ثالثا: على الناخب أن يختار مرشحا مبدؤه «النزاهة»، وأن يتم اختيار من لا تكون يداه ملطختين بالفساد والشبهات وشراء الأصوات والتورط في القضايا والتدخل في مؤسسات الدولة لنصرة مواطن على آخر وهضم حقوق الآخرين، وهذه النقطة مهمة جدا يجب أن ينتبه لها الناخب في اختيار المرشح للانتخابات المقبلة.

رابعا: أن يكون المرشح قويا يتحمل المسؤولية في جميع أنواع القضايا خاصة الحساسة منها التي تمس المواطن بالدرجة الأولى وتعتبر قضايا مصيرية مثل الاستجوابات أو شراء المديونيات أو زيادة الرواتب، وأن يكون رأيه لمصلحة الوطن أولا ومن ثم المواطنين، وألا يجامل ناخبيه على حساب الوطن. وأخيرا، على الناخب أن يبتعد عن مجاملة أقارب المرشحين وأن يكون حاسما في اختياره للمرشحين وأن يطلع على البرامج الانتخابية للمرشحين، ويبتعد عن الشعارات الرنانة التي تتبخر فور وصول المرشحين لمجلس الأمة، وفوق كل شيء يجب أن نضع نصح صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد نصب أعيننا في حسن اختيار من يمثلنا في المجلس المقبل، وهذه دعوة للتغيير خصوصا بعد معايشتنا جميعا للأزمات في الفترة السابقة.

مرشح الدائرة الثانية أكد أنه من الضروري بحث الأسباب التي أدت إلى أن يكون القطاع الخاص طارداً للعمالة الوطنية

طلال الدبوس لـ «الأنباء»: ضرورة إيجاد خطة لتنويع مصادر الدخل

■ يجب على جميع الناخبات والناخبين القيام بالممارسات الانتخابية السليمة من خلال اتباع منهج الشفافية ليضعوا مصلحة الوطن أمام أعينهم

فرج ناصر

أكد مرشح الدائرة الثانية طلال فهد الدبوس انه إذ كان الفساد يتجلى في صور عديدة ويحدث في سياقات متعددة، فإنه يكون من المستحيل تحديد جميع حقوق الإنسان التي يمكن أن تنتهك بسبب الفساد. وقال الدبوس في لقاء مع «الأنباء» إنه يجب على جميع الناخبات والناخبين القيام بالممارسات الانتخابية السليمة من خلال اتباع منهج الشفافية ليضعوا مصلحة الوطن أمام أعينهم. وعن النهوض بالقطاع الاقتصادي، قال الدبوس إنه من الضروري بحث الأسباب التي أدت إلى ان يكون القطاع الخاص طاردا للعمالة الوطنية. كما أنه ينبغي العمل على وقف الهدر ومكافحة الفساد وإيجاد القوانين واللوائح التي تتضمن الشفافية في طرح المشاريع التنموية مراحل أولية للنهوض بالاقتصاد الكويتي، وإيجاد خطة زمنية محددة لتنويع مصادر الدخل القومي والعمل على فرض رقابة على جميع برامج الخصخصة. وأضاف انه حال وصوله إلى البرلمان سيتبنى تشريعا قانونيا لإنشاء صندوق احتياطي للأجيال الحالية أو المعاصرة لمواجهة أي تحديات اقتصادية تواجه المواطنين. لأن الفساد في الكويت وصل إلى مراحل لا يمكن السكوت عنها حتى صارت الكويت في هذا الشأن حديث العالم وتناولها تقارير دولية. حتى انه ليس مجرد ظاهرة عابرة ومادة دسمة للإعلام وحاملي شعارات الإصلاح بل أصبح آفة تنخر في جسد المجتمع.. فإلى تفاصيل اللقاء:

مرشح الدائرة الثانية طلال الدبوس

■ تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري يأتي من خلال تنشيط الاقتصاد الوطني والاستغلال الأمثل للفوائض المالية والثروات البشرية

ما أهم القضايا التي تحوز اهتمامك خلال حملتك الانتخابية؟

● إذا لم يعاد ترتيب القواسم المشتركة بين جميع المواطنين من خلال إلغاء الحزبية والطائفية والتحالفات والتعددية لإعادة تماسك النسيج الوطني وإلا فستتعرض الأيديولوجية الكويتية إلى شرخ اجتماعي خطير سيؤثر سلبا على استقرار الوطن وعلى وضعها الاقليمي بين دول المنطقة.

وفي الوقت ذاته، يجب على جميع الناخبات والناخبين القيام بالممارسات الانتخابية السليمة من خلال اتباع منهج الشفافية ليضعوا مصلحة الوطن امام اعينهم مع التخلي عن اساليب الجدل السياسي غير الحضاري وتبني الاطروحات الموضوعية والعلمية للتركيز على المنهجية الفكرية والمواطنة الصالحة لاحترام حقوق جميع المواطنين دون استثناء.

وما رأيك في قضية البطالة وقانون العمالة الوطنية في القطاع الخاص؟

● قضية العمالة الوطنية أصبحت محور تساؤل، حيث يوجد أكثر من 5 آلاف في انتظار وظيفه في ديوان الخدمة المدنية وأكثر من 19 ألفا آخرين يبحثون عن عمل وهذا العدد كبير جدا بالنسبة لعدد سكان الكويت الذي يصل إلى المليون و200 ألف نسمة، لذا يجب أن يتدخل جهاز الخدمة المدنية لتعيين هؤلاء في العمل خصوصا انهم يحملون تخصصات علمية نادرة، اضافة إلى ضرورة النظر في الاسباب التي أدت إلى ان يكون القطاع الخاص طاردا للعمالة الوطنية، كذلك يجب علينا ألا ننسى ان هناك اكثر من مليون وافد يعملون في البلاد، لذا علينا جميعا التحرك لتحقيق العدالة، لإتاحة فرص العمل للجنسين في القطاعين الحكومي والخاص.

ما الحل برأيك للنهوض بالكويت اقتصاديا؟

● العمل على وقف الهدر ومكافحة الفساد حسب الاتفاقيات وإيجاد القوانين واللوائح التي تتضمن الشفافية في طرح المشاريع التنموية والعمل على تعديل الصياغة الحالية للعقود التي تبرمها الدولة مع المقاولين والموردين بما يكفل تكافؤ المتعاقدين وتحمل كل جهة لمسؤوليتها، كما أؤكد على ضرورة ايجاد خطة زمنية محددة لتنويع مصادر الدخل القومي والعمل على فرض رقابة على جميع برامج الخصخصة وإعادة صياغتها بحيث لا يؤثر على العامل والموظف الكويتي ويكفل عدم احتكار المناقصات والوكالات والخدمات المقدمة للمواطنين من قبل بعض الاشخاص في القطاع الخاص.

ما فكرة صندوق احتياطي الأجيال المعاصرة؟

● ان استقطاع واستثمار جزء من الدخل القومي كاحتياطي للأجيال القادمة أمر حيوي لابد منه، ولكن في المقابل لابد أن تكون للدخل القومي مساهمة في رفع معاناة المواطنين في الوقت الحالي، لذا فسأتبنى تشريعا قانونيا لإنشاء صندوق احتياطي للأجيال الحالية أو المعاصرة لمواجهة أي تحديات اقتصادية تواجه المواطنين، وهذا الصندوق يختلف عن الاحتياطي العام وعن صندوق المعسرين، على أن يتم رصد ثلاثة مليارات دينار كرأسمال لهذا الصندوق وان يتم تحديد نسبة يتم استقطاعها من الدخل القومي لإضافتها للصندوق سنويا، ويتم استثمار أموال الصندوق لـ 3 سنوات مقبلة ومن ثم يبدأ الصرف منها لحل الأزمات الاقتصادية خصوصا الاستهلاكية التي يواجهها المواطن.

دائما تتحدث على انك تحارب الفساد، لماذا؟

● إن الفساد في الكويت وصل إلى مراحل لا يمكن السكوت عنها، حتى صارت الكويت في هذا الشأن حديث العالم، وتناولتها تقارير دولية. «عكس ما تفضل به رئيس مجلس الأمة السابق في افتتاح دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الـ 15 في أكتوبر 2019، حيث قال نحن نشهد محاولات منظمة ومحمومة لإشاعة ثقافة التذمر والشكوى والمبالغة في تضخيم الأمور الفردية وتصويرها على أنها ظواهر مستفحلة وأمراض مستعصية لا حل لها، وإن تلك الثقافة للأسف تحاول تصوير الكويت على أنها عاصمة الفساد العالمي ومرتع الفوضى، وأن كل الكويتيين ضالعون في الفساد، وهذه الثقافة يتم الترويج لها بشكل منظم ومخطط له عبر وسائل مختلفة»، والدليل علي عكس كلامه تقارير ديوان المحاسبة والمخالفات التي رصدها على مر السنين، فخلال ما أمكن حصره 13,5 مليارا فساد في الصحة فقط وهذا قبل جائحة كورونا وأكثر من 7,6 مليارات في البترول أيضا قبل كوفيد 19 الذي فتك في صحة واقتصادات العالم، حيث إن مجلس الأمة السابق لم ينجز أي تشريع يحد من الفساد وكذلك لم يشارك في اي مؤتمر من مؤتمرات برلمانيون ضد الفساد»، بل تم تداول بعض أسماء النواب والوزراء في قضايا فساد كبرى، وأدخلت ضمن أسماء المتهمين، وأؤكد أن أخطر ما في هذه القضية أمران يمكن ملاحظتهما بوضوح، الأول أن معظم قضايا الفساد من الحجم الكبير من ناحية المبالغ والأشخاص، والثاني تعرض بعض الذين أبلغوا عن بعض شبهات الفساد للمساءلة القانونية».

وأنا أحد المواطنين الذين تبنوا محاربة قضايا الفساد وحصلت على أحكام على مسؤولين بالصحة ولم أتوقف عن محاربة كل من تسول له نفسه ان يتلاعب بحياة وصحة البشر، والسؤال الأهم بعد حكم المحكمة والتي أشارت في حيثيات الحكم، مما تسبب بضرر جسيم على المرضى، باستخراج أسماء المرضى الذين تم فحصهم بالمناظير خلال فترة الشكاوى من جميع معظم مستشفيات وزارة الصحة والتي ذكرت بعدم صلاحية المعقم مما تسبب بانسداد مخرج التصريف لكثرة الرغوة وذلك يعتبر خطرا جدا ويؤثر على سلامة المرضى.

ماذا تقصد بحق الاطلاع على المعلومات فالقانون تم إقراره وماذا بعد؟

● القانون تم إقراره، فما سبب تأخر اللائحة التنفيذية؟، فعندما ندخل أي جهة حكومية نجد لافتة ممنوع التصوير وكأنك داخل ثكنات عسكرية، لذلك فإن حق الاطلاع على المعلومات هو أوكسجين الديموقراطية، فإذا لم يعرف الناس ما يحدث في مجتمعهم، لا يمكنهم المشاركة فعليا في شؤون ذلك المجتمع، كما أن الوصول إلى المعلومات، وبنظرة سريعة على مستوى العالم في الوقت الحاضر نلاحظ الوتيرة المتسارعة في تبني قوانين الحق في الوصول إلى المعلومات، حيث يتمتع حاليا أكثر من 5,2 مليارات نسمة في 95 دولة حول العالم بالحق في الوصول إلى المعلومات، على الأقل بالقانون، وإن لم يكن بالممارسة، حيث ان بعض الدول في قوانينها تخطت خطوات متقدمة في هذا المجال وذلك بالتزام الجهات العامة بنشر المعلومات الرئيسية بكيفية عملها وسياساتها والفرص المتاحة للمشاركة العامة في عملها حتى في حالة عدم وجود أي طلب للوصول إلى المعلومات.

ما تكلفة الفساد السنوية وما أثره الفساد على الفرد والمجتمع؟

● الفساد ليس مجرد ظاهرة عابرة ومادة دسمة للإعلام وحاملي شعارات الإصلاح، بل أصبح وفق وصف خبراء ومختصين آفة تنخر في جسد المجتمع، حيث إن شعار لا تيأس من وطنك كأن من المستحيلات، ومن خلال رصد لواقع الفساد في الكويت يتبين أنه ليس هناك وعي شعبي أو نيابي أو رسمي كاف للتصدي لحجم هذا الفساد وإدراك كامل لخطورته دون معالجة، فالكل يعرف أين يكم الفساد ولكنه يتفرج، لكن في المقابل تبدو أن آليات المعالجة وخطوات محاسبة المتورطين فيه بطيئة وتسير كالسلحفاة نظرا لعوامل عدة.

كيف نحق الهدف الذي ينادي به طلال الدبوس التعاون لمكافحة الفساد؟

● ضرورة هدم الحائط العظيم للتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتحقيق البناء الهادف لترميم ما أحدثه الفساد والبدء في عملية التنمية القائمة على تحسين أوضاع المواطنين في جميع الجوانب وخصوصا جانب الانتاجية ورح الفريق المتفاهم للوصول، باعتبار أن المصلحة الوطنية هي القاعدة الرئيسية لرسم السياسة الداخلية والخارجية للوطن، وذلك في إطار الاعتماد على البعد الاستراتيجي للكويت القائمة على التعاون والتعاضد من دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والصديقة الاخرى.

إن السعي الجاد والتفاني في الاخلاص إلى تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري يأتي من خلال تنشيط الاقتصاد الوطني والاستغلال الامثل للفوائض المالية والثروات البشرية باستخدام الثروات الطبيعية للدولة برؤية استخراجية وايجاد مصادر دخل متنوعة باستخدام النفط في الوصول الى صناعات تعتمد على مشتقات النفط، حيث التكنولوجيا تتيح لدولتنا فرصا عظيمة بإنشاد مصانع حديثة تتركز على التكنولوجيا الذكية والتي من خلالها يضاهي الطاقة الانتاجية اكبر الدول في العالم، مع ضرورة احترام سيادة القانون ومن خلال ذلك إطلاق حزمة تشريعات وقرارات تحمي حقوق المواطن المعيشية مما يوصل بنا الى تنظيف وتطوير الخدمات العامة، وبهذا يكون ايجاد برامج رعاية اجتماعية تواكب المتغيرات مثل ارتفاع التكاليف المعيشية وتكون انعكاساتها على الاسرة الكويتية بغير ما هو متوقع من خطر، وذلك لضمان رقي واستقرار الاقتصادي للوطن والمواطن.

هل نحن بحاجة الى تطوير صناعاتنا المحلية؟

● أين هي صناعاتك المحلية، إن أغلبها للتعليب فقط، وهناك مناطق صناعية خاوية بدون صناعة قسائم حصلوا عليها نواب ومسؤولون وأعادوا تأجيرها، فهل هذه هي الصناعة، أن يكون لدينا نفط يورد خاما دون أن نقيم عليه صناعة حقيقية صناعة تحويلية، والصناعة التحويلية بمفهومها السائد هي عبارة عن صناعات ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة، كما يمكن تعريفها بأنها الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه، ومن أجل ذلك فمن الضروري الاهتمام بتوفير البيئة المناسبة لأهم 6 صناعات رئيسية تحتاج اليها الكويت ما يساعد القيادة الحكومية على إيجاد حلول شاملة للأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني الناتجة عن انخفاض أسعار النفط.

ومن أهم الصناعات التي تحتاج الى تطور كبير هي الصناعة البتروكيماوية والصناعات المعرفية والغذائية وصناعة المحفزات الكيميائية والمعادن الأساسية، بالإضافة الى صناعة المعادن الفلزية غير الحديدية. ومن المفترض أن تسهم تلك الصناعات بإحداث تغييرات ملموسة في هيكل الناتج الصناعي وزيادة معدل النمو الحقيقي للقطاع الصناعي العام ليبلغ 8,3٪ سنويا حسبما ورد في خطة التنمية، فيما سيزيد حجم الاستثمار الإجمالي الصناعي ليصل إلى 1,7 مليار دينار 2020، وبمتوسط سنوي قدره 349 مليون دينار. 1ـ الصناعة البتروكيماوية. 2ـ الصناعات المعرفية. 3ـ الصناعة الغذائية. 4ـ صناعة المحفزات الكيميائية. 5ـ الصناعات المعدنية. 6ـ صناعات المعادن الفلزية أين نحن من كل هذا، ناقلات تسافر لبيع النفط وتعود فارغة، تكلفة عالية على الكويت.